التطورات الحرجة في ليبيا والسودان على مفترق طرق الانقلاب والديمقراطية

البروفيسور أحمد أويصال

إن مصر تعتبر ليبيا والسودان حديقتها الخلفية، إلا أن هذين البلدين تربطهما علاقات تاريخية عميقة ومصالح مشتركة مع تركيا، وهما يعتبران تركيا عامل توازن مهم في المنطقة. يعاني السودان وليبيا منذ فترة من صعوبات سياسية واقتصادية خطيرة، كما أن الخيارات التي ستتخذها تلك الدول، لاسيما في هذه المرحلة، ستؤثر على التوازنات المحلية والإقليمية.

السودان وليبيا بلدان مهمان في شمال وشرق إفريقيا. كانت السودان قبل تقسيمها، أكبر دولة في قارة إفريقيا. وما زالت حتى اليوم كبيرة، حيث تعد ثالث أكبر دولة جغرافيا بعد الجزائر والكونغو، وتليها ليبيا بالمرتبة الرابعة. وبطبيعة الحال فإن المساحة الجغرافية الواسعة تزيد من إمكانات الموارد الطبيعية الغنية والأهمية الاستراتيجية لهذه البلدان. وعلى الرغم من أن مصر تعتبر ليبيا والسودان حديقتها الخلفية، إلا أن هذين البلدين تربطهما علاقات تاريخية عميقة ومصالح مشتركة مع تركيا، وهما يعتبران تركيا عامل توازن مهم في المنطقة. يعاني السودان وليبيا منذ فترة من صعوبات سياسية واقتصادية خطيرة، كما أن الخيارات التي ستتخذها تلك الدول، لاسيما في هذه المرحلة، ستؤثر على التوازنات المحلية والإقليمية.

الانتخابات الليبية القريبة وحالة الغموض المتفاقمة

إذا بدأنا بليبيا، فبرغم أن الشعب الليبي الذي أطاح بنظام معمر القذافي بدعم خارجي بعد الربيع العربي، واجه نفس سيناريو الانقلاب بعد انقلاب مصر في عام 2013, إلّا أن مقاومة الانقلاب ساهمت في قمع قوى "الإبقاء على الوضع الراهن", لاسيما غرب ليبيا. وتم توقيع الاتفاق الأول بين الجهات الفاعلة في ليبيا والدول الإقليمية والعالمية الداعمة لهذه الجهات في مدينة الصخيرات المغربية في عام 2015، ووفقا لهذه الاتفاقية تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبية. لاحقا حاول خليفة حفتر المدعوم من معسكر الانقلاب وقوى الإبقاء على الوضع الراهن، الإطاحة بهذه الحكومة، إلّا أن هذه المحاولة باءت بالفشل من خلال تصدي حكومة الوفاق الشرعية بدعم من تركيا. إلّا أن التناقضات داخل المعسكر الغربي فيما يتعلق بدعم العملية الديمقراطية في ليبيا، والارتباطات الخارجية للزعماء مثل فايز السراج وفتحي باشاغا وأحمد معيتيق، وعدم قدرتهم على هزيمة حفتر بشكل كامل، حالت دون تحقيق انتصار دبلوماسي بالمعنى

الكامل وبذلك لم يتحقق الاستقرار المطلوب في ليبيا.

وبعد هذه المرحلة، تم تشكيل حكومة وفاق للمرة الثانية في البلاد بإشراف الأمم المتحدة التي تدخلت بطلب من القوى الدولية. إلّا أن حفتر ومؤيديه الدوليين منعوا الحكومة الشرعية من القيام بعملها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ولم يتخلوا عن عقلية الانقلاب وحاولوا استخدام عملية المصالحة لمصالحهم الخاصة. وأعلن فريق حفتر مؤخراً في ليبيا التي تتجه نحو الانتخابات المقرر إجراؤها

نهاية كانون الأول/ ديسمبر2021، أنه لن يسلم الجيش إلى أحد، في محاولة لعرقلة آليات عمل حكومة الوفاق، والاستعداد للانتخابات التي يرى فيها فرصة للفوز. من ناحية أخرى، فإن زيادة الصراعات بين الميليشيات في المنطقة الغربية تعتبر عاملا مهما آخرا يعمق المخاوف الأمنية في البلاد.

وإضافة إلى هذه التطورات، فإن إعلان برلمان طبرق سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، جعل الصورة السياسية في ليبيا أكثر هشاشة، لكنه لم يحقق الغرض منه. وقد تم التصويت على سحب الثقة في برلمان طبرق بشكل مخالف للقانون ودون الوصول إلى عدد النصاب القانوني ودون التقيد بإجراءات التصويت السري. وعلاوة على ذلك، تلقى برلمان طبرق الذي أعلن أنه سنّ لوائح جديدة وأصدر قانونا انتخابيا حتى يتمكن حفتر من المشاركة في الانتخابات، انتقادات

شديدة من الحكومة التوافقية والشخصيات السياسية. أمّا سكان المناطق الغربية في ليبيا فقد أظهروا ردود فعل قوية ضد المحاولات الانقلابية الجديدة لحفتر وأنصاره السياسيين في المنطقة الشرقية، وأكدوا دعمهم لحكومة الوفاق من خلال نزولهم إلى الشوارع.

أعلن حفتر الذي أراد دخول الانتخابات كمرشح رئاسي، أنه نقل مهامه وصلاحياته في الجيش إلى مدير مكتبه عبد الرزاق الناظوري لفترة مؤقتة مدتها 3 أشهر. هذا الوضع لم يقلل من قلق الناس، بل ازدادت المخاوف حول قيام هذا الثنائي بالخداع. يظهر لنا هذا أن حفتر يهدد علانية الشعب الليبي ومصالحه، حيث سيكون حفتر رئيسا بالفعل في حال تم انتخابه، وحتى لو لم يتم انتخابه، فمن المتوقع أن يستعيد صلاحياته العسكرية مرة أخرى ويتجه لانقلاب ثالث. من الواضح هنا أن المعسكر الانقلابي وداعميه الدوليين الذين هربوا من الانتخابات من قبل، وافقوا على هذه العملية لأنهم رأوا إمكانية انتخابهم في هذه الانتخابات.

الجدير بالذكر أن حفتر ومعسكر الانقلاب غير مرتاحين لأداء رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة ومساعيه لتعزيز للشرعية الداخلية والخارجية. لأنه يمكن القول إن الدبيبة اتخذ خطوات سياسية واقتصادية جادة بعد أن تولى منصبه. وفي هذا الإطار، بدأ إنتاج النفط من جديد، وتم توفير الخدمات الأساسية وإن كانت غير كافية، كما تم فتح الطريق البري بين الشرق والغرب. حاول خليفة حفتر أثناء محاولة الانقلاب أن يجبر الحكومة على تحمل مليارات الدولارات التي أنفقها خلال محاولاته الانقلابية، ولكن عندما فشل في تحقيق ذلك، سعى إلى الإطاحة بحكومة الدبيبة وتشكيل حكومة ائتلافية. وكانت الشخصية البارزة في هذه الشراكة وزير الداخلية فتحي باشاغا. حيث اتضح أن باشاغا كان قد التقى سابقاً عقيلة صالح وحفتر وشكل معهما قائمة الحكومة المشتركة السابقة، ويعرف عنه بقربه من فرنسا التي هي أبرز الجهات الدولية الفاعلة الداعمة للانقلابيين في ليبيا.

تعتقد كتلة حفتر أن بإمكانها الحصول على دعم من الغرب، من خلال تقديم فتحي باشاغا الذي لديه أيضا ميليشيات خاصة به، لأنه يتمتع بعلاقات جيدة مع فرنسا وهو في نفس الوقت من مدينة مصراتة. ولكن يمكن التوقع من البداية أن الشعب الليبي لن يدعم هذا الوضع. الجدير بالذكر والواضح أن الانقلابي حفتر يتحرك بدعم دول مثل الإمارات وفرنسا وروسيا ومصر. لكن لم تنجح حساباته في القيام بانقلاب مباشر، كما لم تتحقق خطته للإطاحة بالحكومة بطريقة غير مباشرة. هنا يمكن القول إن قرارات حفتر الفاشلة ستضعف صورته وتأثيره بين الشعب والقوى الأجنبية الداعمة له. وتستمر الاستعدادات للانتخابات في ليبيا في سياق المناقشات حول كيفية إجرائها بين الغرب والشرق، في مثل هذه البيئة السياسية الهشة وفي وضع لا يوجد فيه توافق قوي بين الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية بشأن ليبيا. إن إلغاء أو إجراء انتخابات كانون الأول/ديسمبر التي لم يتضح بعد ما إذا كانت ستجرى أم لا، أمر بالغ الأهمية لأنه سيجلب العديد من إمكانات التغيير المهمة.

النظام الهش والتطورات المقلقة في السودان

هناك تطورات خطيرة أخرى في السودان الذي يعتبر بلداً مهماً من حيث العلاقات بين العالم العربي والمنطقة الإفريقية، والتجارة العالمية. كما أن السودان الذي تعتبره مصر حديقتها الخلفية تربطه علاقات قوية ذات خلفية تاريخية مع تركيا، واليوم هناك الكثير من المصالح المشتركة بين البلدين. وبعد مظاهرات واسعة النطاق في 2019، أطيح بحكومة عمر البشير وجاءت حكومة انتقالية تعتبر مزيجاً من العسكر والمدنيين. وتم تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في غضون عامين قدر الإمكان، لأن الجناح المدني للحكومة يتكون من مجموعات يسارية ليست لها قاعدة شعبية كبيرة ومدعومة من دول غربية. وعلى عكس الجناح المدني، فإن الجناح العسكري المعروف بأنه من مؤيدي البشير يتحدث أكثر عن إجراء الانتخابات، وربما يعتمد على قاعدته الشعبية.

يعاني السودان في الوقت الراهن من مشاكل اقتصادية وسياسية صعبة للغاية. ويبدو أن أزمات كبيرة تنتظره مرة أخرى لأنه لم يتمكن من الحصول على المساعدات الموعودة من بعض الدول الغربية والجهات الخليجية. ولو أضفنا الأزمة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 إلى

المشاكل الموجودة سيصبح الوضع في البلاد أسوأ من حقبة البشير. يعزز هذا الوضع الاجراءات التي اتخذها الجنرال عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، بحل مجلسي السيادة والوزراء وإعفاء الولاة وتعليق بعض مواد الوثيقة الدستورية وإعلان حالة الطوارىء في البلاد، وهي خطوات لا يمكن وصفها إلا بانها "إنقلاب عسكري". سبقت خطوة البرهان محاولة إنقلاب عسكري وقعت في قيادة الوحدات المدرعة في أيلول/ سبتمبر. وتم الإعلان حينها أن نائب قائد الوحدات المدرعة اللواء عبد الباقي حسن بكراوي هو المسؤول عن المحاولة، اللواء بكراوي معروف بميوله الإسلامية. وعلى الرغم من إحباط محاولة انقلاب بكراوي، إلا أن التوترات والاختلافات بين الجناحين المدني والعسكري في السودان أصبحت جلية بعد خطوة البرهان الأخيرة.

هناك هيكل مزدوج داخل بنية الجيش في السودان: الجيش المركزي وقوات الدعم السريع. ولا يبدو أن من الممكن أن يجري انقلاب في الوقت الراهن من دون تنسيق وتعاون بين الهيكلين. ومن المعروف أن قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو مقرب من دول الخليج لاسيما السعودية. ويبدو أنه لا يمكن وقوع انقلاب في السودان دون موافقة من بعض دول الخليج، بالرغم من وقوف دول الخليج إلى جانب الولايات المتحدة في مطالبة البرهان بإعادة الحكومة ومؤسسات الدولة التي يقودها المدنيون في السودان. جدير بالذكر أن دول الخليج تلك لا تريد نظاماً ديمقراطياً في المنطقة، مهما كانت أيديولوجية ذلك النظام الديمقراطي.

ازداد عمق الصراع بين المدنيين والعسكريين في الحياة السياسية في السودان. وإضافة إلى ذلك، لا يزال غياب الهيئة التشريعية في البلاد يشكل وضعا غير مرغوب فيه من حيث الحفاظ على القيم الديمقراطية. الجدير بالذكر، بأن رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك رغم تعهده (قبل إجراءات البرهان الأخيرة) بإنهاء الاستقطاب والمشاكل الاقتصادية في البلاد، إلّا أن حمدوك لم يحرز تقدما كبيرا في هذا الصدد خلال العامين الأخيرين. ويستمر دعم الغرب للجناح المدني في حكومة حمدوك، فيما تضغط الولايات المتحدة أيضا على مصر التي هي ربما تدعم انقلاب البرهان. وكانت حكومة حمدوك قد تقدمت بطلب إلى صندوق النقد الدولي لحل المشاكل الاقتصادية، لكن الدعم المالي المتوقع لم يصل، لأن الإصلاحات التي طلبها الصندوق لم تتحقق. لذلك، دفعت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بعض شرائح المجتمع إلى تنظيم تظاهرات في الشوارع.

أن الانقسامات وزيادة الاستقطاب والمشاكل الاقتصادية داخل البلاد وانعدام ثقة الشعب بالحكومة وعدم قدرة الحكومة على تلقي الدعم الكافي من القوى الإقليمية والعالمية المؤثرة، تظهر استمرار حالة عدم الاستقرار على نطاق واسع في البلاد. وحالة عدم الاستقرار هذه تتسبب في بقاء مشاكل مثل الانقلابات العسكرية وتقسيم دارفور على الأجندة في البلاد. وستكون الإجراءات التي يمكن للحكومة الحالية اتخاذها بشأن هذه القضايا هي المعايير الرئيسة التي ستؤثر على التطورات في السودان في المستقبل.

وفي المحصلة، فإن من الواضح أن الصورة في السودان أكثر سلبية منها في ليبيا. وسوف تتشكل العملية الديمقراطية في السودان في إطار التوازنات العسكرية والمجتمعية والاقتصادية والقانونية في البلاد، إضافة إلى مصالح القوى الإقليمية والدولية. من ناحية أخرى، فإن الأداء الناجح نسبيا لرئيس الوزراء الليبي الدبيبة، وجهوده من أجل التعاون مع العالم الخارجي والتطورات المهمة في الاقتصاد والأمن والبنية التحتية والخدمات داخل البلاد أدّت إلى تعزيز صورة وشرعية الدبيبة. وفي هذا السياق، فإن مشاركة الجهات الفاعلة المحلية التي تدعم الديمقراطية في ليبيا في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر المزمعة بشكل أكثر استعداداً، قد تحقق نجاحاً كبيراً فيما يتعلق بالحكومة الشرعية، وقد تتسبب في تراجع المعسكر الانقلابي من مشهد السياسة الليبية. من جانب آخر، هناك أيضا تحركات واستعدادات لدى الجناح الانقلابي أيضا نحو مرحلة الانتخابات، مما يجعل التطورات في ليبيا أكثر تعقيداً. ■

البروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.